حالات طلاق غير المسلمين في الإمارات العربية المتحدة: لماذا غيرت المحكمة المدنية في أبو ظبي قواعد اللعبة

تختص المحكمة المدنية بالعاصمة بالنظر في الخلافات بين الزوجين

تاريخ النشر :الجمعة 18 نوفمبر 2022 ، 6:00 صباحًا
آخر تحديث :الجمعة 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022 ، 11:58 صباحًا

في أول فوز من نوعه لمحكمة في الإمارات العربية المتحدة، حكم قاض بريطاني في وقت سابق من هذا العام بأن طلاق زوجين إنجليزيين مقيمين في أبو ظبي ، قد رفعوا دعوى طلاق بشكل منفصل في محكمتين (محاكم أبوظبي المدنية والمحاكم الإنجليزية العليا)، يمكن تنفيذها في أبوظبي.

بصفتها محامية تقدم رأي خبير بانتظام في المحاكم الأجنبية، مثلت ديانا حمادة، مكتب ديانا حماده للمحاماة، أحد الزوجين في القضية ونجحت أمام قاضي المملكة المتحدة في الحكم بالسماح بمتابعة إجراءات الطلاق أمام محكمة أبو ظبي بعد إثباتها اختصاص محكمة .أبوظبي المدنية في معالجة شؤون الأسرة غير المسلمة ، بما في ذلك الطلاق

هنا ، تخبر حماده *صحيفة الخليج تايمز* عما يمكن أن يتوقعه الأزواج الوافدون عند التقدم بطلب للطلاق في محكمة أبوظبي المدنية.

في حالة الزوجين الإنجليزيين المقيمين في أبو ظبي الذين يسعون للطلاق ، فقد نجحت في الدفع ، بصفتك أحد الممثلين القانونيين للطرفين ، لكفاءة محكمة أبوظبي المدنية في التعامل مع إجراءات الطلاق هنا على عكس المملكة المتحدة .ما هي أهمية هذا الفوز؟

تم تقديم طلب الطلاق من زوجين إنجليزيين متزوجين مقيمين في أبو ظبي ، في محكمتين ، رفعت الزوجة في إنجلترا بينما رفع الزوج في محاكم أبو ظبي المدنية .عند مراجعة الطلب ، قرر القاضي في المحاكم العليا الإنجليزية السماح بإكمال الإجراءات في محكمة أبوظبي المدنية .ويرجع ذلك إلى حقيقة أن إقامة الأطراف وأطفالهم بشكل اعتيادي في أبو ظبي ، وأن أبو ظبي مجهزة بمحكمة عائلية مدنية لا تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية ، والتي توفر للزوجة الحماية التي سيتم توفيرها بموجب القانون الإنجليزي.

لقد تمكنت من شرح لمحكمة المملكة المتحدة أن نظامنا القانوني يقدر ويحترم الحاجة إلى ضمان عدم الكشف عن الهويه عند التعامل مع قضايا الأسرة ، وأن الأحكام تُنشر في الجريدة الرسمية مع الأحرف الأولى فقط من الأطراف المدرجة في الإجراءات .لقد تمكنت أيضًا من إثبات أن نظامنا القانوني سريع وقابل للتكيف بدرجة كبيرة ، بعد أن أصبح اختصاصًا معترفًا به عالميًا يتكون من نظام مختلط لكل من قضايا القانون المدني والقانون العام.

على الرغم من أن نظامنا القانوني ليس قديمًا مثل نظام المملكة المتحدة ، فقد تمكن من تحقيق الكثير والنمو بشكل كبير ، مما يوفر للناس في جميع أنحاء العالم الحلول القانونية التي يحتاجون إليها .تعد محكمة أبوظبي المدنية جزءًا لا يتجزأ من هذا التقدم ، وقد أثبتت قدرتها على اتباع المعايير الاستثنائية التي اعتمدتها دولة الإمارات العربية المتحدة لنظامها القضائي.

لماذا تنصح الأزواج غير المسلمين الذين يخططون للطلاق بالتقدم إلى محكمة أبوظبي المدنية بدلاً من المؤسسات القانونية في بلدهم؟

تشجع محكمة أبوظبي المدنية الطلاق الودي بين الطرفين من خلال الطلاق غير الناجم عن خطأ .يجوز للزوجة أو للزوج طلب الطلاق بدون خطأ .النهج المتبع هو أن يتم منح الطلاق من خلال طلب يتم تقديمه دون الحاجة إلى تقديم أدلة لأسباب وراء انهيار الزواج .لذلك، لا يلوم أي من الطرفين الآخر على انهيار الزواج ، كما أن عملية الطلاق تكون أسرع وأقل إجهادًا لكلا الطرفين و يفضل اتفاق تسوية مالية ودية ، ما لم يكن هناك نزاع ، ويتم منح الحضانة المشتركة تلقائيًا ما لم يتم التنازع أو التنازل عن الحضانة من قبل أحد الوالدين.

هل يمكن للأزواج الذين تزوجوا في بلد آخر التقدم بطلب للطلاق في محكمة أبوظبي المدنية؟ وماذا لو كانوا يقيمون في إمارة مختلفة في الإمارات؟

يجب أن يكون للزوجين المغتربين اللذين يخططان للطلاق صلات مثبتة بإمارة أبو ظبي .يجب أن يكون مقدم الطلب مقيمًا في أبو ظبي، أو يجب أن تكون شهادة الزواج صادرة من هناك.

كيف تبدو العملية ، ماذا يمكن أن يتوقع الناس؟

يجوز لأي من الزوجين طلب الطلاق دون الحاجة إلى إثبات أي ضرر. يتم ملء طلب الطلاق بدون خطأ من قبل مقدم الطلب والذي يمكن العثور عليه على الموقع الإلكتروني لدائرة القضاء في أبوظبي ، ويتم تقديمه على بوابة دائرة القضاء في أبوظبي ، إلى جانب

نسخة من شهادة الزواج ونسخة من بطاقة الهوية .يتم الانتهاء من حكم المحكمة بإعلان الطلاق بعد إخطار الطرف الآخر .دون الحاجة إلى إحالة القضية إلى قسم التوجيه الأسري، سيحدث الطلاق في الجلسة الأولى بعد رفع الدعوى إلى المحكمة و يسري الحكم الصادر من المحكمة على الطلاق بإعلان الطرف الآخر.

هل تشبه محكمة ابوظبي المدنية إجراءات الطلاق التي تمارس في أي دولة أجنبية معينة (المملكة المتحدة على سبيل المثال؟)

ليس بالضرورة في ولاية قضائية معينة ، إلا أنه يتبع نظامًا للزواج / تقسيم الأصول بعد الطلاق الذي صاغته محاكم أبوظبي المدنية لاختصاصها القضائي.

لقد شاهدت العديد من التحولات داخل النظام القانوني للبلاد .هل يمكنك أن تعطينا فكرة عن بعض العناصر البارزة التي تطورت في النظام القانوني الإماراتي؟

لقد التزمت الحكومة دائمًا بتزويد الجميع بنظام قانوني يلبي متطلباتهم وظروفهم الفردية .كان توافق السلطة القضائية مع هذه الرؤية مذهلاً.

تشمل بعض المقدمات العديدة الأخرى للنظام القضائي في دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم محكمة الأسرة المدنية في أبو ظبي للمواطنين غير الإماراتيين، وبالطبع الرقمنة الأخيرة للإجراءات والإجراءات القانونية بسبب Covid-19 التي تطورت بشكل أكبر وأصبحت الجزء الأساسي الوظيفي من نظامنا القانوني.

وفقًا لقانون الزواج المدني والطلاق في أبو ظبي رقم 14 لعام 2021 ، فإن طلب الطلاق متاح عبر الإنترنت للوافدين من الدول التي لا تطبق الشريعة الإسلامية .رسوم الطلاق 5000 درهم وخدمات المحامي غير مطلوبة .من المتوقع أن يتم إصدار مرسوم الطلاق النهائي في غضون 30 يومًا.